مجلّة اللّغة العربيّة المجلّد: 23 العدد: 1 السّنة: الثّلاثيّ الأوّل 2021 ص:229-252

القراءة والتخريج النحويّ – دراسة مقارنة-

READING ANDGRAMMARGRADUATION

A COMPARATIVE STUDY

أ.بلحقات يمينة*

تاريخ الاستلام: 25-12-2019 / تاريخ القبـــول: 07-04-2020

ملخص: من اليسير على من يقرأ التّوجيهات النّحويّة المتعدّدة في الشّاهد الواحد أن يلحظ أنّ القواعد التي يسير عليها النّحويون هي ثابتة لا تتغيّر، بينما يكتسي الشّاهد في كلّ مرّة ومع كل تخريج معنى جديدا لم يكن يحمله في سابقه، وربّما لم يقصده منشؤه.

وبالنّظر إلى مفرزات اللسانيات الحديثة؛ نجد أنّ هذا التّعدّد في التّوجيه خاضع لمعطيات نظريات القراءة والتّلقي، وإنّ أهم ما يدل على بوادر هذه المعطيات في الدّرس اللغوي العربي، أنّ النّحاة لا يقتصرون على المعنى الواحد للنص؛ وإنّما يخوضون في الاحتمالات كلّها. مع أنّهم لا يقومون بذلك مع الشّواهد التي لا تطرح خلافا أو مشكلة في الإعراب وتوافق القاعدة.

كلمات مفتاحيّة: القراءة؛ التّخريج النّحوي؛ التّداوليّة؛ الإعراب؛ المعنى.

* ج. ابن خلدون-تيارت yamib9062@gmail.com (المؤلف المرسل)

Abstract: It is easy for anyone who reads multiple grammatical directives in a single witness to notice that the rules on which the grammar is based are unchanging, while the witness each time and with each graduation has a new meaning that he did not carry in a precedent, and perhaps not his creator.

In view of the modern linguistics, this multiplicity of guidance is subject to the data of the theories of reading and receiving, and the most important indication of the signs of these data in the Arabic language lesson, is that the grammarians are not content with the single meaning of the text. They are engaged in all possibilities, but they do not do so with thewitnesses do not pose a dispute or problem of parsing and conformity of the rules.

Keywords: Reading; Grammar graduation; pragmatic; parsing; the meaning.

1. مقدّمة : تصرّف النّحاة مع النّصوص التي خالفت قواعدهم ذلك التّصرّف الذي يُطلق عليه مصطلح التّخريج، وتعدّدت أساليب النّحاة ومسالكهم في ردّ المادّة المنقولة إلى قبضة القواعد، واعتمدوا في كلّ مسلك من هذه المسالك على آليات ذهنيّة تتراوح بين الاحتكام إلى المنطق تارة وإلى الذّوق العربي السّليم تارة أخرى.

وببعض التّأمل؛ تتجلى مظاهر القراءة في بعض هذه المسالك ؛ لأنّ مسالك التّخريج النّحوي عديدة ومتشعّبة، ولكنّها لا تدخل جميعا تحت ما نرمي إليه من "التّخريج القرائي" ، فأحكام النّحاة على بعض الاستعمالات بأنّها لهجات لبعض العرب، أو حكمهم على البعض الآخر بشذوذه أو بتخطئته، أو حتى حكمهم على بعض الظّواهر الواردة في الشّعر على أنّها من قبيل الضّرورة الشّعريّة، لا يعكس جهدا قرائيا وتعدّداً في توجيه النّص بقراءات مختلفة؛ لذا فستنصرف هذه الدّراسة عن هذه المسالك إلى غيرها ممّا يبرهن على فعل قرائي واضح يمكن مقارنته بالجهود الحداثيّة.

فهل يمكن المزاوجة بين مصطلحي القراءة والتّخريج، من قبيل المزاوجة الواقعيّة بين التّراث والحداثة؟ وهل يمكننا اعتبار آليات القراءة والتّداوليّة المعاصرة امتدادا لمسالك التّخريج النّحوي العربي؟

2. التّخريج:

1.2 لغة: ورد في معجم الصّحاح: «والخَرج خلاف الدّخل. وخرَّجه في الأدب فتخرّجَ وهو خِرّيج فلان على فِعِّيل بالتّشديد(...) وناقة مخترجة، إذا خرجَت على خِلقة الجمل... والخَرَج بالتّحريك: لونان سواد وبياض (...) وتخريج الماشيّة المرتع: أن تأكل بعضه وتترك بعضا. وأرض مخرَّجة، أي نبتها في مكان دون مكان، وأرض مخَرَّجة، أي نبتها في مكان دون مكان»[1] الواضح أنّ المعنى اللغوي للفظة التّخريج يعني اجتماع ضدّين في الشّيء، وقد يعلّل هذا اصطلاح التّخريج على جمع الأوجه المختلفة التي يقبلها شاهد ما وتوافق القاعدة. «فالتّخريج مصدر للفعل "خرّج" المضعّف، وهو يفيد التّعديّة بأن لا يكون الخروج ذاتيا بل من خارج عنه، ومثله أخرج الشّيء واستخرجه فإنّهما بمعنى استنبطه، وطلب إليه أن يخرج. ويقال أيضا خرّج فلانا في العلم أو الصّناعة درّبه وعلّمه، والمصدر تخريج»[2]

2.2 اصطلاحا: يردّ هذا اللفظ عند النّحاة إذ « يستعمل النّحاة هذا اللفظ في التّبرير والتّعليل وإيجاد الوجوه المناسبة للمسائل الخلافيّة بخاصّة فيقال مثلا: وخرّجها النّحوي

الفلاني أي: أوجد لها مخرجا يخرجها من إشكالها»[3] والواضح من هذا التّعريف أنّ التّخريج يتقاطع مع التّوجيه، حيث إنّ «الوجه في اصطلاح النّحاة هو الحالة التي يكون عليه أو عليها الكلام أو الكلمة فعندما يقال مثلا: لولا تأتي على أربعة أوجه يكون المقصود أنّ لها أربعة استعمالات وكذلك عندما نقول: لمّا تأتي على ثلاثة أوجه أي ثلاث حالات. وقد يقصد بالوجه الرّأي والاتجاه كما في إعراب الألفاظ وتبيان مواقعها كأن يقال عن مخصوص نعم وبئس: في إعرابهما وجهان مشهوران أي: رأيان واتجاهان.»[4] وقد يذكر النّحاة في موضع التّخريج التّفسير أو التّقدير أو التّأويل، ويقصدون بها معنى التّخريج[5] ومن أمثلة تخريج النّحاة للمسائل الخلافيّة قول حسان بن ثابت:[6]

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشّرُّ بالشّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

فقد استشهد به سيبويه على حذف فاء الجواب لضرورة الشّعر[7]، وقد وافق أبو العباس سيبويه على أنّ هذا الحذف ضرورة[8]، وعن الأخفش «أنّ ذلك واقع في النّثر الصّحيح، فإنّ منه قوله تعالى: ﴿إن ترك خيرا الوصيّة للوالدين﴾[9]. وقال ابن مالك يجوز في النّثر منه نادرا»[10] وقال ابن هشام في المغني «قلت: هو ضرورة (...) فإن قلت: فقد حذفت في التّنزيل في قوله تعالى: ﴿فأمّا الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم﴾[11]. قلت: الأصل: فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف»[12] وغير هذه الأمثلة كثير، لا حصر له.

تبيّن ممّا سبق أنّ التّخريج النّحوي ليس إلاّ إيجاد تصنيف مقبول نحويا للشواهد التي تتعارض مع القواعد، وبالتّالي فهي عمليّة ذهنيّة جهيدة تعقد مصالحة بينهما دون المساس بصحّة أحدهما. وقد تعدّدت مسمّيات التّخريج غير أنّها تصبّ في البوتقة نفسها.

3. القراءة

1.3 اللغة: تجدر الإشارة في البدايّة إلى أنّ القراءة مصطلح شائع في لغتنا العربيّة وقد كان له وجود في مجالات أخرى قبل أن يصير من اصطلاحات اللغويّين، ولذلك سنقوم بمعرفة ما يقصد باللفظ في اللغة، ثم نحاول ربطه باجتهادات النّحاة في رأب الصّدع بين الشّواهد والقواعد.

جاء في الصّحاح: «قرأت الشّيء قرآنا: جمعته وضمّمت بعضه إلى بعض (...) وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا، ومنه سمّي القرآن. وقال أبو عبيدة: سمّي القرآن لأنّه يجمع السّور فيضمّها (...) وأقرأه القرآن فهو مقرئ، وجمع القارئ قرأة، مثل كافر وكفرة، والقُرّاء: الرّجل

المتنسّك، وقد تقرّأ، أي تنسّك، والجمع القُرّاءون...»[13] والملاحظ أنّ القراءة لا تخرج عن معنى الجمع والضّم، وفي لسان العرب: «وقال أبو إسحاق: والذي عندي في حقيقة هذا أنّ القَرء في اللغة، الجمعُ، وأنّ قولهم قريتُ الماء في الحوض، وإن كان قد أُلزِم الياء فهو جمعتُ، وقرأت القرآن: لفظت به مجموعا،...»[14]

وبناء على ذلك، فقد اتصلت القراءة أوّل أمرها بالقرآن، واصطلح عليها في علوم القرآن بأنّها «علم يعلم منه اتفاق النّاقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتّحريك والتّسكين، والفصل والوصل، وغيرذلك من هيئة النّطق والإبدال وغيره من حيث السّماع»[15].

ثمّ صار النّاس إلى تدوين هذه القراءات والاحتجاج لها، «وكان يعتمد على القياس وحمل القراءة على قراءة أخرى لمشابهة بينهما، إمّا في مادّة اللفظ المختَلف في قراءته وإمّا في بنيته، ثمّ أخذ يتّجه مع ذلك إلى التّخريج والاستشهاد»[16].

2.3 اصطلاحا: المعلوم أنّ الصّناعة النّحويّة كان فيها خلاف كثيرفي المادّة المسموعة من الشّعر وكلام العرب واجتهد النّحاة أيّما اجتهاد في ضبط روايتها والتّحقق من صحّة أسانيدها، ثمّ اختلفوا فيما يحتجّ به منها وما لا يحتجّ به لمعارضته للقياس. «أمّا القرآن فكل ما ورد أنّه قرئ به: جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في العربيّة، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه»[17].

والبحث في التّواتر والآحاد والشّاذ، وضبط الأسانيد والسّماع، ومراعاة القراءة على الشّيخ -أي المشافهة- بحث طويل ذو تفريعات كثيرة، إذ هو علم قائم بذاته وليس الموضوع سانحا للتوسع فيه.

كما نجد استعمالا لمصطلح القراءة في النّقد الأدبي بمدارسه الحديثة ونظرياته المعاصرة، إذ «تعتبر القراءة أحد مستويات التّحليل الأساسيّة التي يطالَب فيها الخطاب النّقدي بحريّة لا حدود لها، فعندما يقرأ النّاقد نصّا إبداعيا، فإنّه ينطلق من مشروعيّة إمكانيّة إعطائه التّأويل الذي يراه أنسب صدقاً وأكثرانسجاماً، وعلى خطّة هذه "الحرّيّة المطلقة" تباينت الاتجاهات والآراء، فطرف متمسك بأحاديّة القراءة ويؤمن بالوفاء لمعنى النّص الذي أعطاه له مؤلّفه، وطرفٌ ثانٍ ينادي بتعدّد القراءة وحرّيّة التّأويل.»[18] ولهذا

سمّيت القراءة، إذا جُمع أوّل النّص بآخره، ولعلّ القراءة تتعدّى ذلك إلى جمع التّأويلات والدّلالات المختلفة التي يحتملها نص واحد.

يحيلنا ذلك إلى تتبع تاريخ القراءة في النّقد بمدارسه اللسانيّة الغربيّة «فكل المساعي التي نهض بها المنظرون والنّقاد انطلاقا من الشّكلانيّة الرّوسيّة انتهاء إلى السّيميائيّة أحالتّنا إلى أحاديّة القراءة وواحديتها وهذا ما نجده مجسّداً عند **بارت** الذي ينتمي إلى تيّار أحاديّة القراءة وواحديّتها، رافضا التّعدديّة التي عدّها " مجرّد مظهر خادع، فالقراءة الأولى لديه هي القراءة الحقيقيّة والكاملة والشّرعيّة، أمّا إعادتها فلا تعني أنّها تنتمي إلى القراءة الأولى، وإنّما تعني أنّها تتّخذ لنفسها مساراً آخر" فهو يعتبر أنّ النّص يحمل معنى واحدا ونهائيّاً »[19].

لم يكن **بارت** الوحيد الذي يؤمن بأحاديّة القراءة فقد «دعّم هذا التّوجه **غريماس** في بعض كتاباته المتمحضة للنص، ورفض هذا الأخير تعدديّة القراءة عادّا ذلك السّلوك ضربا من التّحيّز... فإمكانيّة التّعدّد عند **غريماس** مستحيلة ومنعدمة، فهو يطالبنا بإغلاق النّص أي بإلغاء كلّ القراءات الغيريّة، والتّمسك بقراءة واحدة بحجّة أنّ تعدديّة القراءة تفضي حتما إلى التّحيّز والخروج عن القراءة الأولى.»[20].

قد يكون للنص معنى واحد ووحيد، غير أنّه لا يبوح به لكل قارئ وبالشّكل نفسه ولهذا لم يدم هذا الاتجاه طويلا، فقد ركّز **بارت وغريماس** على المؤلّف وما حمّل النّص من معنى «عكس ما ركّز عليه **ياوسآيزر** في مفهومهما للتلقي، اللذان اعتبرا أنّ القراءة من منظور هذه النّظريّة الجديدة "نظريّة التّلقي" تتجاوز معايير وقيم القراءات النّموذجيّة السّائدة وتعيد الاعتبار لأهمّيّة القارئ بعد أن تهدّمت الجسور الممتدّة بينه وبين النّص ومؤلّفه وتحاول إنتاج طيف واسع من القراءات.»[21] وبما أنّ أحدث النّظريات النّقديّة قد أعادت الاعتبار إلى القارئ فإنّ هذا القارئ يجب أن يتوفّر على جملة من الشّروط؛ لأنّ «فعل القراءة هو فعل ذاتي لكنّ ممارسته بوعي تجعل المتلقّي يفهم نفسه ويسيطر عليها بشكل جيّد. إنّه يمارس، أثناء معالجته للنصوص المتنوّعة، نشاطا رمزيا توجهه رغباته المعقلنة التي تنتج عن الاختلاف الاجتماعي أو عن طريق تمثلاته التي يحملها عن نفسه. فمن خلال هويّته واستجابات شخصيّته المحايدة يقدّم رؤيته لهويّة الكاتب والنّص المحلَّل...»[22].

وبذلك تكون نظريّة التّلقي –ومعها لسانيات النّص– قد حمّلت القارئ مسؤوليّة التّعامل الجاد والعقلاني مع النّص، وهي تتقصّد قارئا بعينه ليؤدّي هذه المهمّة، بحيث

«يمثّل هذا المتلقّي "قدوة" لأنّه يستطيع الرّبط بين تجربته في القراءة للنصوص وبنيّة القصد. يبذل المتلقّي في مجال لسانيات النّص جهودا متواصلة عند كلّ مرحلة من المراحل السّابقة لإعادة البناء والتّركيب والتّكملة، وهو ما ننعته ب "مسار العروج". إنّه هو الذي يعضّد وينقّح ويقوم في كلّ مرحلة عمليات بناء متراصة من أجل الرّبط بين تجربة المتلقّي في قراءة النّص والعلامات الهيكليّة للنص وقصد الكاتب و"نطاق التّوقعات" الاتفاقيّة أو "مؤسّسة التّأويل" العامّة.»[23].

إذن، فهذه الاتجاهات قد أعادت الاعتبار لدور المتلقّي في قراءة النّص ولكنّها لم تمنحه السّلطة المطلقة في تحليله كيفما اتفق، بل هي حريّة ضمن نطاق القصد العام للمؤلّف وبنيّة النّص. «يستلزم هذا الأمر توفّر بعض الشّروط الجوهريّة:

1-وجوب امتلاك المتلقّي المتمرّس لشفرة أو إستراتيجيات تفسير ونقد ملائمة للنص المحلل.

2-ربطه لعلاقة النّص برؤيته للعالم والفرضيات النّظريّة والاهتمامات الخاصّة والتّجربة الذّاتيّة.

3-بناؤه واكتشافه للمعنى عن طريق منح الدّلالة مشروعيّة تأويليّة على المستوى النّقدي.

4-قدرته على ملء فراغات النّص المؤول»[24].

ويتوقّف انفتاح النّص على التّأويلات المتعدّدة على «التّساؤلات التي يطرحها القارئ أو المتلقّي ولعلّ ذلك الانفتاح ناتج عن تدريج وتنقل القارئ في طرح التّساؤلات وبنائها من سؤال إلى آخر، للوصول في نهايّة الامر إلى تخريج معيّن وتأويل محدّد للمعنى الذي يمدّ به النّص لأوّل مرّة. وهكذا يتحرّر المتلقّي من منطق التّعيين أو التّحديد الأحادي للمعنى، من خلال تحرير العلامات من قيود المعاني القاموسيّة والدّلالات المعجميّة،...»[25].

ويتّضح ممّا سبق، وجود تقارب بين القراءة النّقديّة والتّخريج النّحوي باعتباره نوعا من أنواع القراءة، فإذا تأمّلنا تعامل النّحوي مع النّص المعارض للقاعدة، وجدنا في هذا التّعامل كثيرا من التّحليل والتّحايل -أحيانا-على النّص "الشّاهد" حتى ينضوي تحت لواء القاعدة بأقل الخسائر.

كما أنّنا نجد الشّروط التي وضعت للمتلقّي النّموذجي مطلوبة في النّحوي قبل أن يتعامل مع أي مادّة منقولة، فقد أخذ ابن هشام على المعرب (النّحوي) «أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضّعيفة ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلاّ ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإنّ قصد بيان المحتمل أو تدريب الطّالب فحسن، إلاّ في ألفاظ التّنزيل فلا يجوز أن يخرج إلاّ على ما يغلب على الظّن إرادته فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسّف، وإن أراد مجرّد الإغراب على النّاس وتكثير الأوجه فصعب شديد»[26].

وبالمقارنة، نجد أنّ تعديد القراءات الذي نادى به أصحاب نظريّة التّلقي، قد كان من ضروريات التّخريج عند النّحاة، بل وعيب على المخرّج «أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظّاهرة»[27].

4. مقارنة التّخريجات النّحويّة بآليات القراءة:

4.1.الحمل على المعنى: يظهر من اصطلاح النّحاة على هذا المسلك مصطلح الحمل على المعنى، بأنّ الآليّة المتبعة فيه هي تغليب معنى السّياق للخروج من إشكال اللفظ الوارد في غير محلّه، أي أنّ التّركيز كلّه «على المعنى في توجيه كلام العرب، فبعض المواضع لا يصحّ فيها حمل النّص على ظاهره، لأنّه لو حمل عليه لفسد المعنى، والحمل على المعنى في اللغة العربيّة له صور كثيرة منها " تأنيث المذكّر وتذكير المؤنّث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأوّل أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا وغير ذلك " »[28] ولنا أن نستنتج من تعدّد صور الحمل على المعنى، أنّه اعتُمد في الغالب بل قد يكون أوّل المسالك التي يطرقها النّحاة باعتباره أيسر الطّرق إلى الخروج من محلّ الإشكال، كما أنّه لا يكلّف النّحوي تغيير شيء في النّص. ومن ذلك قول الشّاعر:

«إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

على أنّه إنّما تعدّى رضي بعلى، مع أنّه يتعدّى بعن، لحمله على ضدّه وهو سَخِط فإنّه يقال سخط عليه. وهم قد يحملون الضّدّ على الضّد، كما يحملون النّظير على النّظير وهذا التّوجيه للكسائي. قال ابن جني (في الخصائص): وممّا جاء من الحروف في موضع غيره على نحوٍ ممّا ذكرناه قوله: إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا

أراد: عني. ووجه ذلك، أنّها إذا رضيت أحبّته وأقبلت عليه، ولذلك استعمل "على" بمعنى "عن" وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنّه لما كان رضيت ضدّ

سخطت عدّى رضيت بعلى، حملا للشيء على نقيضه، كما يُحْمَلُ على نظيره. وقد سلك سيبويه هذا الطّريق في المصادر كثيرا فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا وأحدهما ضدّ الآخر. ونحو منه قول الآخر:

إذَا امْـــــرُؤٌ ولَّى عَلَـــــيَّ بـــــودِّهِ وأدْبَـــرَ لـــمْ يَصْـــدُرْ بِإدْبَـــارِهِ وُدِّي

أي عني، ووجهه أنّه إذا ولّى عنه بودّه فقد ضنَّ عليه به وبخل، فأجرى التّولّي بالودّ مجرى الضّنانة والبخل، أو مجرى السّخط، لأنّ تولّيه عنه بودّه لا يكون إلاّ بسخط عليه.»[29]

«وقوله: إذا قامتا..إلخ، ضمير المثنى لأمِّ الحويرث وأمِّ الرّباب. وتضوّع: فاح متفرّقا. والمسكُ يذكّر ويؤنّث، وكذلك العنبر؛ ومن أنَّثه ذهب به إلى معنى الرّيح ورواه (تضوّع المسك) على أنّه فعل مضارع أصلُه تتضوّع بتاءين. ونصبّ نسيم الصّبا لأنّه قام مقام نعت لمصدر محذوف»[30].

وتجدر الإشارة -بعد التّأمّل في الأمثلة السّابقة-إلى أنّ النّحاة ارتكزوا في الحمل على المعنى إلى نظرتهم الشّاملة لملابسات الخطاب والبحث عن المعنى من خلال حمله على ما يقابله خارج السّياق مع مراعاتهم لغرض المتكلّم «وقد اعتمد النّحاة العرب، ولا سيما الوظيفيين منهم، على مبدأ "مراعاة غرض المتكلّم من كلامه" بوصفه قرينة تداوليّة قويّة في الدّراسة اللغويّة. وقد وجدنا عبد القاهر الجرجاني يعتمده ويوظفه ويدافع عنه في فهم الجمل والتّراكيب اللغويّة ولا سيما آيات القرآن الكريم، بل وجدناه يوظفه أحيانا في بيان أخطاء أولئك الذين يخطئون في فهم الخطاب بسبب إهمال "الغرض" من الخطاب أو عدم الالتّفات إليه»[31] وقد بدا جليّا من خلال الأمثلة السّابقة أنّ النّصّ حُمّل بعض الدّلالات التي تعضد قصد المؤلّف ولم ينتبه إليها أثناء إنشاء الخطاب.

هذا ما يسمّى في الدّراسات التّداوليّة الحديثة بالمقصديّة. فهل حوفظ بذلك على هذا المبدأ التّداولي؟« لابدّ للفعل القرائي للنص أن يقرّ بأنّه يحاول الاقتراب من مدلولات النّص وذلك من خلال منهجه الوصفي لظاهرة توظيف اللسان داخل نظام علائقي بين عناصر الحدث التّواصلي بعيدا عن التّصورات المسبقة، والأحكام الصّادرة اتجاهه قبل الدّخول إليه، فهو يعمل على إيجاد صيغة توافقيّة بين مقصديّة الخطاب وما سيتوصّل إليه القارئ وليس بالضّرورة إن يكون هناك توافق بالمرّة، فقد تكون زاويّة الانفراج كبيرة بينهما، إمّا لتباين في هيكلة النّظام اللغوي بين قطبي التّخاطب، أو لاختلاف المرجعيّة في تصوّر الإطار

العام لمضمون الخطاب.»[32] ممّا يعني أنّ المقصديّة مصطلح مرن إلى حدّ ما، وليس بالصّرامة التي تُلزم القارئ بالتّقيّد بما رمى إليه المؤلّف من معانٍ فقد تتولّد معانٍ أخرى تبعا لقدرات القارئ التّأويليّة. غير أنّ «"مراعاة الغرض من الكلام"، في عُرف أغلب النّحاة قرينةٌ تساعد في تحديد الوظيفة النّحويّة للكلمة وبيان دورها في التّحليل النّحوي للجملة»[33].

إنّ الطّرح السّابق يحيلنا إلى التّساؤل عن مدى فاعليّة المتلقّي –وهو النّحوي هنا–في تحليل الخطاب (الشّاهد) واستنطاقه. «إنّ التّحكّم الفعّال في آليات اللغة الدّاخليّة يسهّل على كلّ من الباث والمتلقّي أن يحيل فكره إلى المرجع الخارجي من دون المساس بمقصديّة الخطاب (خلق فضاء احتمالات من شأنه أن يكون أحد مشيرات الخطاب)»[34] وإنّنا نقرّ بتوفّر هذا الشّرط في كلّ من المتكلّم (بالشّاهد النّحوي) والمتلقّي له (وهو النّحوي) إذ إنّ لكل منهما خبرة واسعة باللغة «وينبغي أن نذكر مرّة أخرى بأنّ فهم هذا المعنى الدّلالي العام ضروري للسامع والدّارس والنّحوي ولهذا اشترط ابن هشام في النّحوي خصوصا والدّارس اللغوي عموما، أن يفهم المعنى العام للخطاب في جانبيه: الدّلالي والمعجمي، وصرّح قائلا: "وأوّل واجب على المعرّب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً ومركباً"»[35] وهذا هو لبّ العلاقة بين منشئ-النّص (المرسل) ومعربه (المتلقّي)، والعلاقة التّواصليّة بينهما «من أبرز العناصر السّياقيّة التي تؤثّر في تحديد إستراتيجيّة الخطاب المناسبة واختيارها»[36] وهذا على صعيد التّواصل، ومن السّهل على المتكلّم أن يكون على علم بمن يوجّه إليه الخطاب فيراعي المقام، ولكنّ «المتلقّي وهو ههنا النّحوي ليس مقصوداً لذاته فالمتلقّي الحقيقي أي المرسَل إليه في الأصل خارج السّياق الوجودي اللغوي في ذلك الوقت، ومن المعتقد أنّ هناك صلة وثيقة بين المتكلّم والمخاطب في أسلوب التّفاهم وطريقة المشاركة في قواعد التّركيب»[37] فإذا تغيّر المتلقّي تغيّر معه المقام بتغيّر حال السّامع (النّحوي) وعندها تحتاج هذه النّصوص «... إلى تفسير يعتمد على سياقها أو على كفاءة القارئ وخبرته، التي تؤهّله للتصوّر الثقافي والاجتماعي في أثناء إنتاج النّص. وينصرف الاهتمام هنا إلى مكوّنات التّواصل التّداولي دون المتكلّم، وذلك لغايّة منهجيّة أو للجهل به أحيانا، ولتقديم قراءة جديدة لبعض النّصوص الشّاذة –حسب تعبير النّحاة–عن الأصول النّحويّة المعروفة عندهم، ولا نزعم أنّها تنطلق من إنكار جهودهم في التّحليل، لكنّها تحاول أن تنظر في بعض

العناصر التي تسهم في إنتاج النّصوص وتلقّيها، وهي المتمثّلة في خصائص القارئ والسّياق والنّص.»[38].

وقد أشادت النّظريات اللسانيّة الحديثة بفاعليّة القارئ في الوصول إلى مقصديّة النّص، وبذلك قضى هذا الطّرح الجديد «... على فكرة النّص المغلق كما كان عند البنيويّين، لكنّه فتحه بطريقة موضوعيّة وواعيّة. فالعلاقة بين الطّرفين هنا جدليّة حيث تتعدّد أسئلتها ومثيراتها، التي تدفع المتلقّي إلى إنتاج نص نقدي حول نص إبداعي»[39] وما النّحو إلاّ نوع من أنواع النّقد اللغوي لنص أو خطاب (مقدّس كان أو أدبي أو تواصلي) وما صبغة الوعي التي اصطبغ بها هذا النّقد إلاّ لكفاءة القارئ (النّاقد).

يتّضح ممّا سبق أنّ الحمل على المعنى مظهر من مظاهر القراءة النّحويّة للشاهد يسعى إلى المحافظة على سلامة النّظام القواعدي، وفي أثناء ذلك يسائل النّص ويخرج منه بمعانٍ قد لا تكون من ضمن غرض المؤلّف من الخطاب، ولكنّها لا تخرج عن مقصديّة هذا الخطاب، إذ الواضح أنّ المقصديّة هي ما يبوح به النّص لا مؤلّفه، ذلك البوح الذي لا ينصاع إلاّ لقارئ كفء من مثل نحاة العربيّة.

2.4 التّقدير: التّقدير نمط قرائي لما حُذف ولم يذكر، نمط يقترب من النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، «ومهما يكن من خلاف بينها وبين المناهج التّقليديّة في التّحليل والتّقدير فإنها تقوم على أساس هام هو الاعتراف بوجود تركيب باطني، أو بنيّة عميقة لكل جملة، هذا التّركيب هو الذي يعطي المعنى المقصود للجملة، أمّا ما ينطق بالفعل ويرسم بالكتابة فيسمّى عندهم بالتّركيب الظّاهري أو البنيّة السّطحيّة.»[40] مثال ذلك: **«قوله** ﷻ: ﴿بل ملّة إبراهيم حنيفا﴾ أي: بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا كأنّه قيل لهم: اتبعوا حين قيل لهم﴿ كونوا هودا أو نصارى﴾، ممّا ينصب أيضا على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قول العرب: حدّث فلان بكذا وكذا، فتقول: صادقا والله، أو أنشدك شعرا فتقول: صادقا والله، أي: قاله صادقا»[41].

ولابدّ أنّ هذا الاستكمال للمعنى، أو هذه القراءة الثانيّة مستندة إلى ضوابط ثابتة فالتّقدير«... الصّحيح للمحذوفات عند النّحاة يجب أن يراعي أمرين أساسيين هما: المعنى والصّناعة النّحويّة، والمقصود بها الأصول النّحويّة العامّة والقواعد الخاصّة المتّفق عليها ولذلك يمنع النّحويون بعض التّقديرات -أحيانا- وإن كان المعنى يجيزها لأنّ الأصول النّحويّة تتعارض معها، كما يقدّرون أنواعا من المحذوفات -في أحيان أخرى- تبعا لما تمليه

المقرّرات النّحويّة من أصول عامّة، وإن كان المعنى لا يحتاج إليها...»[42] وعلى ذلك؛ فالأهم عند تقدير المحذوفات هو المعنى والقاعدة.

فإذا انتقلنا إلى فعل التّقدير إجرائيا، فيجب مراعاة أمرين؛ «الأوّل: قال ابن هشام: القياس أن يقدّر الشّيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهَي الحذف ووضع الشّيء في غير محلّه، فيجب أن يقدّر المفسّر في نحو: زيدًا رأيته مقدَّماً عليه. وجوّز البيانيون تقديره مؤخّراً عنه، وقالوا: إنّه يفيد الاختصاص حينئذ (...) الثاني: ينبغي تقليل المقدّر ما أمكن لتقلّ مخالفة الأصل، ولذلك كان تقدير الأخفش: ضربي زيدًا قائماً: "ضربُهُ قائماً" أولى من تقدير باقي البصريين: "حاصلٌ" إذ كان أو إذا كان قائما لأنّه قدّر اثنين وقدّروا خمسة، ولأنّ التّقدير من اللفظ أولى.»[43].

وبالنّظر إلى علاقة التّقدير بالمعنى، نجد أنّ «للتقدير في العربيّة منزلة مهمّة لكثرة الإيجاز والحذف في لغة العرب، وقد حمدوا الإيجاز والاختصار في الكلام وأوصوا به، فإذا كان الكلام موجزا ويدلّ على المعنى المقصود في وضوح فهو المطلوب، إذ الغايّة من الكلام هي فهم المعنى، ولا يكون ذلك إلاّ باختيار الألفاظ المناسبة له دون زيادة أو نقصان. والتّقدير في الجملة العربيّة مرتبط بالمعنى الذي تؤول إليه الجملة حين يعاد ترتيبها، أو حين ينظر في الزيادة وما يمكن أن تؤدّيه من وضوح المعنى، أو حين ينظر في الحذف وما يؤدّيه من إيجاز واختصار، أو حين ينظر في العامل وما يؤدّي من تأثير في الجملة.»[44].

بما أنّ التّقدير مرهون بمراعاة الإعراب أو الصّناعة النّحويّة والمعنى، يورّد ابن جني الفرق بينهما قائلا:« ألاّ ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه؛ فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غايّة وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصحّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيء منها عليك، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تؤثّر إصلاحه؛ ألاّ تراك تفسّر نحو قولهم: ضربتُ زيدا سوطا أنّ معناه ضربتُ زيداً ضربةً بسوط. وهو –لا شكّ– كذلك، ولكنّ طريق إعرابه أنّه على حذف المضاف. ولو ذهبت تتأوّل ضربته سوطاً على أنّ تقدير إعرابه: ضربةً بسوط كما أنّ معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء، كما تحذف حرف الجرّ في نحو قوله: أمرتك الخيرَ، وأستغفرُ اللهَ ذنبًا، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجرّ، وقد غنيت عن

ذلك كلّه بقولك: إنّه على حذف المضاف؛ أي ضربة سوطٍ ومعناه ضربة بسوط، فهذا - لعمري -معناه، فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف.»[45].

3.4 التّرجيح: اختلف النّحاة في إعراب عدد غير قليل من الشّواهد الشّعريّة - خاصّة -، ورووها على أكثر من روايّة لتتوافق مع أحكامهم ومواقفهم المذهبيّة فأوجدوا لذلك مسلك التّرجيح بين الرّوايتين، وللترجيح بينهما كان على النّحاة إمّا النّظر إلى صحّة السّند وإمّا إلى النّص ذاته، فأمّا النّظر إلى صحّة السّند «فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ وذلك كأن يستدلّ الكوفي على النّصب بـ "كما" إذا كانت بمعنى "كيما" بقول الشّاعر [عدي بن زيد العبادي]:[46].

اسْمَعْ حَديثًا كمَا يَوْمًا تُحَدِّثَهُ مِنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذَا مَا سَائِلٌ سَأَلَا

فيقول له البصري: الرّواة اتفقوا على أنّ الرّوايّة "كمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ" بالرّفع ولم يروِه أحدٌ بالنّصب غير المفضّل بن سلمة، ومن رواه أحفظ منه وأكثر فكان الأخذ بروايتهم أولى.»[47].

ويُذكر إلى جانب ذلك؛ قول العباس بن مرداس السّلمي:[48]

وَمَا كَانَ حِصْنٌ ولاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

والاستشهاد به في قوله "مرداسَ" حيث منعه من الصّرف وليس فيه إلاّ علّة واحدة وهي العلميّة «والرّوايّة الأخرى هي "يفوقانِ شيخي في مجمع" وهي روايّة أبي العبّاس المبرد»[49] وقد قال ابن مالك " وللمبرّد إقدام في ردّ ما لم يرو، مع أنّ البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم، وذكر "شيخي" لا يُعرف له سند صحيح، ولا سبب يدنيه من التّسويّة فكيف من التّرجيح»[50].

وأمّا في النّص ذاته فيرجّح ما وافق القياس « وذلك كأن يستدلّ الكوفي على إعمال "أن" مع الحذف بلا عوض بقول (طرفة بن العبد):[51]

ألاَ أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أحضُرَ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

فيقول له البصري: قد روي "أحضُرُ" بالرّفع أيضا وهو على وفق القياس فكان الأخذ بروايّة الرّفع أولى من روايّة النّصب لمخالفة القياس.»[52] وبذلك يكون القياس هو الذي يتحكّم في قبول الرّوايّة أو رفضها، وحتى في تغيير الرّوايّة عن مسارها «فإرادة النّحاة موافقة الباب هي السّبب في التّغليط على الشّعراء ومخالفة الرّواة في الشّعر المشهور مجراه وطريقه وهذه الإرادة نفسها منشأ التّحريف لصحة نطق الشّعراء ونقل الرّواة»[53] وهذا

الأساس خاطئ علميا إذ إنّ ابن جني وهو على رأس القياسيين يقول: «إذا تعارض القياس والسّماع فالسّماع ألزم»[54].

وربّما رُجّحت الرّوايّة الصّحيحة بالنّظر إلى القصيدة التي اجتزئ منها البيت، إذا كانت اللفظة محلّ الخلاف، واقعة في آخر البيت، ومن ذلك قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي:[55]

لَكِنَّـــهُ شَـــاقَهُ أنْ قِيـــلَ ذَا رَجَـــبٌ يَـــا لَيْـــتَ عِـــدَّةَ حَـــوْلٍ كُلِّـــهِ رَجَـــبُ

«والصّواب في روايته أنّه بنصب "رجب" في آخر البيت لأنّه من كلمة أوّلها:

يَـــا لِلرِّجَـــالِ لِيَـــوْمِ الأَرْبِعَـــاءِ أَمَـــا يَنْفَـــكُّ يُحْـــدِثُ لِي بَعْـــدَ النّهَـــى طَرَبَـــا

إِذْ لَا يَـــزَالُ غَـــزَالٌ فِيـــهِ يَفْتِنُـــنِي يَـــأْتِي إِلَى مَسْـــجِدِ الأَحْـــزَابِ مُنْتَقِبَـــا

وذلك على أن يكون الشّاعر قد أتى باسم ليت وخبرها منصوبين، كما هو لغة قوم من العرب»[56].

يجب أن تستوقفنا عنايّة النّحاة بالسّياق اللغوي الذي قيل فيه الشّاهد هنا، على الرّغم من «أنّ النّص في بعض الأحيان ليس مكتمل النّصيّة، فهو عبارة عن جمل قليلة ومحدودة لا تعالج قضيّة فكرة في الغالب، فالشّواهد النّحويّة تكاد تفتقد التّماسك النّصي، وإنّما هي قوالب تركيبيّة منتزعة من نصوص، شكلت رسالة وهدفا بناء على كونها وثيقة مهمّة في عصور الاحتجاج لاحتوائها على نماذج اللغة الفصيحة غالبا إذا استثنينا من هذا القرآن الكريم والحديث النّبوي الشّريف وبعض الأشعار المأخوذة من قصائد مشهورة، فهي نصوص مكتملة، وتُعرف سياقاتها»[57].

إنّ المثال السّابق دليل على وعي النّحاة بأهميّة السّياق اللغوي، وإدراكهم لضرورة استدعائه عن اقتضاء الحاجة، ومن ذلك أيضا قول عقيبة بن هبيرة الأسدي:[58]

«مُعَاوِيَ إننا بَشَرٌ فأسجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدَا

والشّاهد في "الحديدا"، وللبيت وجهان من الرّوايّة، فمن الرّواة من يجعله بالنّصب لأنّ البيت الذي بعده:[59]

أَدْبَرُوهَـــا بَـــنِي حَـــرْبٍ عَلَـــيْكُمْ وَلَا تَرْمُـــوا بِهَـــا البَلَـــدَ البَعِيـــدَا

ومنهم من يجعله مجرورا؛ لأنّه من قصيدة رويها مكسور، والبيت الذي يليه:[60]

أَكَلْـــتُمْ أَرْضَـــنَا فَجَرَدْتُمُوهَـــا فَهَـــلْ مِـــنْ قَـــائِمٍ أَوْ مِـــنْ حَصِـــيدِ

يعلّق ابن عبد ربّه (ت328هـ) على روايّة النّصب بقوله: «كذا رواه سيبويه على النّصب، وزعم أنّ إعرابه على معنى الخبر الذي في "ليس"، وإنّما قاله الشّاعر على الخفض، والشّعر كلّه مخفوض، فما كان يضطره أن ينصب هذا البيت ويحتال على إعرابه بهذه الحيلة الضّعيفة»[61] ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة أو يكون الذي أنشده رده إلى لغته، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشّاعر.[62] وهذا ممّا يردّ دعوى أنّ النّحاة يأتون بالشّواهد مبتورة من سياقها، لأنّهم يعودون إلى السّياق إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

والجدير بالذّكر«أنّ الخليل اعتمد اعتمادا واضحا على السّياق اللغوي وغير اللغوي في تقعيده النّحوي وبيان مبنى التّراكيب ودلالاتها، وإذا كان الخليل -في هذه الفترة المبكرة من التّقعيد النّحوي- قد استخدم السّياق بشقيه في بيان دلالة التّراكيب على هذا النّحو العملي المبهر، فمن الطّبيعي أن يستفيد النّحاة من بعده بهذه النّظرات الثاقبة، وهذا ما سيتضح بجلاء عند سيبويه.»[63] على الرّغم من أنّ هذا المنهج لم يكن هو المعتمد في فترة الجمع والتّقعيد، إذ اعتمد السّياق الجزئي للشواهد الشّعريّة والنّثريّة المعزولة، وهو ما تشفعه خصوصيّة الفترة.[64] وإنّما هو منهج برزت معالمه في تخريج الشّواهد المشكلة على القواعد، وبرز معه جانب آخر من عقليّة النّحاة، ووجهة أخرى في نظرتهم للمادّة المنقولة التي بين أيديهم.

يعدّ السّياق بشقيه اللغوي وغير اللغوي من اهتمامات النّظريات القرائيّة الحديثة فالسّياق «هو مجموعة الظّروف التي تحفّ فعل التّلفظ، فعناصره لغويّة وغير لغويّة أمّا التّسييق فهو ربط الكلام (الملفوظات) بسياق النّص، فاللغة ليست حسابا منطقيا دقيقا لكل كلمة معنى محدّد، ولكل جملة معنى محدّد كذلك لكن الكلمة الواحدة تتعدّد معانيها بتعدّد استخدامنا لها في الحياة اليوميّة، وتتعدّد معاني الجملة الواحدة حسب السّياق الذي تذكر فيه. وتسمّى العناصر اللغويّة أيضا بالسّياق اللغوي، وغير اللغويّة تتصل بسياق التّلفظ أو سياق الحال أو سياق الموقف، ويمثّل أبعادا كثيرة، والنّظرة إليه لابدّ أن تكون من جهات متعدّدة... وتنطلق من ملابسات القول والبيئة والثقافة وخصوصيّة المتكلّم حتى تصل إلى مواضعها من كتب النّحو واللغة، حيث يتولّد سياق آخر، هو سياق منبعث عن التّلقي، ولا يغيب عنه أمر الرّواة وظروف الشّارحين وأحوالهم، ويشمل السّياق ظروف الحاضرين من المستقبلين لكلام النّحاة وشروحهم والواقع الثقافي وغيره ممّا يؤثّر في صياغة المفاهيم وبلورة أهداف النّص»[65].

وعليه؛ فإنّ هذه العنايّة إنّما تدلّ على أنّ كثيرا من قدامى النّحاة قد اهتمّوا «بالمبادئ التي تعدّ عند المعاصرين أسسا تداوليّة، كمراعاة "قصد المتكلّم" أو غرضه من الخطاب ومراعاة "حال السّامع" ضمن ما أطلقوا عليه مصطلح "الإفادة" وهي الفائدة التي يجنيها المخاطب من الخطاب، و"السّياقات" التي ينتج ضمنها الكلام ومدى نجاح التّواصل اللغوي.»[66] وهذا ما توصّلت إليه أحدث النّظريات الغربيّة، التي تركّز على البعد التّداولي للجملة والنّص.

5. خاتمة: تمكّن النّحاة من خلال طَرق المسالك السّابقة من المحافظة على نصوص لغويّة كثيرة، فالمرويات الشّعريّة التي ردّها النّحاة بتخطئتها أقلّ بكثير من التي أوجدوا لها تخريجات، وقد أبدع النّحاة في استكمال نقص بعض الاستعمالات اللغويّة عن طريق التّأويل، على أنّ التّأويل لم يكن اعتباطا ولا وليد اللحظة؛ وإنّما كان منشؤه علميّاً دقيقا. غير أنّ هذه التّخريجات على مالها من إيجابيات تجافي الواقع اللغوي وتقوّله مالم يقله، فلم تكن النّصوص –على ذلك– إلاّ مجالا للبرهنة على صحّة القواعد الموضوعة مسبقا فطبقت عليها كلّ الوسائل لئلا يكون بها إلاّ ما يمليه القياس.

وعلى الرّغم من الاثر السّلبي لتعدّد التّخريجات والذي نتج عنه تعميق للخلاف النّحوي، إلاّ أنّها تعدّ ظاهرة صحّيّة من منظور تعدّد القراءات وتوليد الدّلالة فإذا غضضنا الطّرف عن جانبها السّلبي الذي سبق فإنّها أعربت عن مستوى القارئ المتمرّس في تلك الفترة؛ والذي أخرج من النّصوص أقصى ما يمكن أن تبوح به من معان ودلالات، وتحكّم بآليات القراءة واستنطاق النّص تحكّماً جيداً.

ختاما؛ يمكننا أن نؤكّد الفرضيّة التي انطلقت منها الدّراسة؛ وهي أن نظريات القراءة الحديثة ليست إلاّ امتداداً لجهود اللغويين والنّحاة القدامى في كثير من جوانبها.

6. قائمة المراجع:

المؤلّفات:

* - الجوهري (اسماعيل بن حماد الجوهري)، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت -لبنان، (1990) ج1.

* - د/ يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، التّخريج عند الفقهاء والأصوليين، مكتبة الرّشد (د.ط)، الرّياض -المملكة العربيّة السّعوديّة، (1414هـ).

* - د/ محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، مؤسّسة الرّسالة، ط1 بيروت -لبنان، (1985).

* - د/ محمد حسنين صبرة، تعدّد التّوجيه النّحوي، دار غريب، ط1، القاهرة -مصر (2006).

* -سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السّلام هارون مكتبة الخانجي ط3، القاهرة -مصر، ج3.

* -المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التّجاريّة، ط3 القاهرة -مصر (1994)، ج2.

* - د/ محمد خليفة الدّناع، مسالك النّحاة في وجوه الرّوايات، دار الكتب الوطنيّة ط1 بنغازي - ليبيا، (1996)، ج1.

* - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد المكتبة العصريّة، (د.ط)، صيدا -لبنان، (1991)، ج1.

* - ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط1، بيروت -لبنان، (1990)، ج1.

* - الشّيخ أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح: د/ شعبان محمد اسماعيل، عالم الكتب، ط1، بيروت - لبنان، (1987)، ج1.

* - ابن جني (أبو الفتح عثمان)، المحتسب في بيان وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النّجدي ناصف وآخرون، مطابع الأهرام، (د.ط)، القاهرة -مصر (1994)، ج1.

* - عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط4، (1997)، ج10.

* – د/ مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب، دار الطّليعة، ط1، بيروت –لبنان (2005).

* – د/ جودة مبروك محمد، ثلاثيّة القارئ والنّص والسّياق "مقاربة للشواذ النّحويّة تداوليا" التّداوليّة في البحث اللغوي والنّقدي، الكتاب الأول، مؤسسة الياب، لندن ط1 (2012).

* – د/ محمد سالم صالح، الدّلالة والتّقعيد دراسة في فكر سيبويه، دار غريب القاهرة –مصر ط1 (2006).

* – السّيوطي، الأشباه والنّظائر، ج1، تح: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة (دط) (دت).

* – ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، (دط) (1957)، ج1.

* – الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ابن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّوريّة، (دط)، (1957).

* – ديوان العباس بن مرداس السّلمي، تح: د/ يحيى الجبوري، مؤسسة الرّسالة، ط1 بيروت –لبنان (1991).

* – أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة –مصر، (دط)، (2009)، م70، ج2.

* – ابن مالك (جمال الدّين محمد بن عبد الله الطّائي الجياني الأندلسي-)، شرح التّسهيل، تح: د/ عبد الرّحمن السّيد ود/ محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، جيزة –مصر، (1990).

* – مهدي محمد ناصر الدّين، ديوان طرفة بن العبد، دار الكتب العلميّة، ط3 بيروت –لبنان (2002).

* – د/ محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة –مصر، ط3 (1988).

* – د/ عبد الحميد الشّلقاني، روايّة اللغة، دار المعارف، (دط)، مصر، (1971).

* – د/ إيميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربيّة، دار الكتب العلميّة، ط1 بيروت –لبنان، (1996)، مج1.

*** <u>المقالات</u>:**

* – أ/ منصور مهيدي، القراءة بين الوفاء والحريّة، مجلة الباحث، مخبر الدّراسات النّحويّة واللغويّة بين التّراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت –الجزائر، ع8، جانفي (2018).

* – أ/ موسى كرّاد، لسانيات النّص والمتلقّي، مجلة الباحث، مخبر الدّراسات النّحويّة واللغويّة بين التّراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت –الجزائر، ع7، جانفي (2018).

* – د/ بشير محمودي، التّأويل وسلطة حضور العلامات في النّص دراسة سيميائيّة مجلة الباحث مخبر الدّراسات النّحويّة واللغويّة بين التّراث والحداثة، جامعة ابن خلدون تيارت –الجزائر، ع8 جانفي (2014).

* – أ/ بن جلول مختار، التّطبيقات الثنائيّة في بناء الوظيفة التّواصليّة داخل النّظام اللغوي "ثنائيّة التّطبيق (صوت/بنيّة لفظيّة) أنموذجا"، مجلة الباحث، (تيارت –الجزائر)، ع7 (جانفي 2014).

***رسائل الدّكتوراه:**

* – أحمد محمد بن عريش الغامدي، أثر القراءات الشّاذة في الدّراسات النّحويّة والصّرفيّة، جامعة أم القرى –كليّة اللغة العربيّة، رسالة دكتوراه، مج1.

* – فاطمة محمد طاهر حامد، أسس التّرجيح في كتب الخلاف النّحوي، جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه، (1430–1429هـ).

8. هوامش :

[1]– الجوهري (اسماعيل بن حماد الجوهري)، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت –لبنان، (1990)، ج1، ص: 309.

[2]– د/ يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، التّخريج عند الفقهاء والأصوليين، مكتبة الرّشد (د.ط) الرّياض –المملكة العربيّة السّعوديّة، (1414هـ)، ص: 09.

[3]– د/ محمّد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، مؤسّسة الرّسالة ط1، بيروت– لبنان، (1985)، ص: 73.

[4]– المرجع نفسه، ص: 239.

[5]– ينظر: د/ محمّد حسنين صبرة، تعدّد التّوجيه النّحوي، دار غريب، ط1، القاهرة–مصر (2006)، ص: 25.

[6]– البيت غير موجود في الدّيوان، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة–مصر ج3، ص:65.

[7]– ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص:64.

[8]– ينظر: المبرد، المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التّجاريّة، ط3 القاهرة–مصر (1994)، ج2، ص:70.

[9]– سورة البقرة، الآيّة:180.

[10]– د/ محمّد خليفة الدّناع، مسالك النّحاة في وجوه الرّوايات، دار الكتب الوطنيّة، ط1 بنغازي–ليبيا (1996)، ج1، ص:297.

[11]– سورة آل عمران، الآيّة: 106.

[12]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، (د.ط)، صيدا–لبنان، (1991)، ج1، ص:58.

[13]– الجوهري، الصّحاح، ج1، ص:65.

[14]– ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط1، بيروت–لبنان، (1990)، ج1، ص:131.

[15]– الشّيخ أحمد بن محمّد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشرة، تح: د/ شعبان محمّد اسماعيل، عالم الكتب، ط1، بيروت–لبنان، (1987)، ج1، ص: 67.

[16]– ابن جني (أبو الفتح عثمان)، المحتسب في بيان وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تح: علي النّجدي ناصف وآخرون، مطابع الأهرام، (د.ط)، القاهرة–مصر، (1994)، ج1 ص:08.

[17]– أحمد محمّد بن عريش الغامدي، أثر القراءات الشّاذة في الدّراسات النّحويّة والصّرفيّة جامعة أم القرى–كليّة اللغة العربيّة، رسالة دكتوراه، مج1، ص: 29.

[18]- أ/ منصور مهيدي، القراءة بين الوفاء والحريّة، مجلّة الباحث، مخبر الدّراسات النّحويّة واللغويّة بين التّراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت-الجزائر، ع8، جانفي (2018) ص:110.

[19]- نفسه، ص: 110.

[20]- نفسه، ص: 110.

[21]- نفسه، ص:111.

[22]- أ/ موسى كرّاد، لسانيات النّص والمتلقّي، مجلّة الباحث، مخبر الدّراسات النّحويّة واللغويّة بين التّراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت-الجزائر، ع7، جانفي (2018) ص:135.

[23]- نفسه، ص:133.

[24]- نفسه، ص:132-133.

[25]- د/ بشير محمودي، التّأويل وسلطة حضور العلامات في النّص دراسة سيميائيّة، مجلّة الباحث، مخبر الدّراسات النّحويّة واللغويّة بين التّراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت-الجزائر، ع8، جانفي (2014)، ص: 92.

[26]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص:626،627.

[27]- نفسه، ج2، ص:637.

[28]- فاطمة محمّد طاهر حامد، أسس التّرجيح في كتب الخلاف النّحوي، جامعة أم القرى رسالة دكتوراه (1430-1429هـ)، ص: 244،245.

[29]- عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة-مصر، ط4 (1997)، ج10، ص:132.

[30]- نفسه، ج3، ص:449.

[31]- د/ مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب، دار الطّليعة، ط1، بيروت-لبنان (2005) ص:201.

[32]- أ/ بن جلول مختار، التّطبيقات الثّنائيّة في بناء الوظيفة التّواصليّة داخل النّظام اللغوي "ثنائيّة التّطبيق (صوت/بنيّة لفظيّة) أنموذجا"، مجلّة الباحث، (تيارت-الجزائر)، ع7، (جانفي 2014)، ص: 174.

[33]- السّابق، ص:201.

[34]- أ/ بن جلول مختار، التّطبيقات الثّنائيّة في بناء الوظيفة التّواصليّة داخل النّظام اللغوي "ثنائيّة التّطبيق (صوت/بنيّة لفظيّة) أنموذجا"، ص: 193.

[35]- د/ مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب، ص: 188.

[36]– د/ جودة مبروك محمّد، ثلاثيّة القارئ والنّص والسّياق "مقاربة للشواذ النّحويّة تداوليا" التّداوليّة في البحث اللغوي والنّقدي، الكتاب الأول، مؤسّسة اليباب، لندن، ط1، (2012) ص:162.

[37]– نفسه، ص:162.

[38]– نفسه، ص:164.

[39]– أ/ موسى كرّاد، لسانيات النّص والمتلقّي، ص:133.

[40]– نفسه، ص:11.

[41]– د/ محمّد سالم صالح، الدّلالة والتّقعيد دراسة في فكر سيبويه، دار غريب، القاهرة–مصر، ط1 (2006)، ص: 385.

[42]– السّابق، ص:155.

[43]– السّيوطي، الأشباه والنّظائر، ج1، تح: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرّسالة (دط) (دت) ص:340–342.

[44]– فاطمة محمّد طاهر حامد، أسس التّرجيح في كتب الخلاف النّحوي، ص: 272.

[45]– ابن جني، الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، (دط)، (1957) ج1، ص: 283،284.

[46]– روايته في الدّيوان: اسمع حديثًا كمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ. ينظر: ديوان عدي بن زيد العبادي ص:158.

[47]– الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ابن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّوريّة (دط)، (1957)، ص:136،137.

[48]– ديوان العباس بن مرداس السّلمي، تح: د/يحيى الجبوري، مؤسّسة الرّسالة، ط1 بيروت–لبنان (1991)، ص:112.

[49]– أبو البركات ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع القاهرة–مصر، (دط)، (2009)، م70، ج2، ص:62،63.

[50]– ابن مالك (جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائي الجياني الأندلسي)، شرح التّسهيل تح: د/ عبد الرّحمن السّيد ود/ محمّد بدوي المختون، دار هجر، ط1، جيزة –مصر، (1990) ص:430،431..

[51]– روايته في الدّيوان: (ألاَ أيُّهَذَا اللائمي أحضُرَ الوَغَى). ينظر: مهدي محمّد ناصر الدّين، ديوان طرفة بن العبد، دار الكتب العلميّة، ط3، بيروت–لبنان، (2002)، ص:25.

– ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص:137،138.[52]

[53]– د/ محمّد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة–مصر، ط3، (1988) ص:62.

[54]– د/ عبد الحميد الشّلقاني، روايّة اللغة، دار المعارف، (دط)، مصر، (1971) ص:317.

[55] – د/ إيميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربيّة، دار الكتب العلميّة ط1، بيروت – لبنان (1996)، مج1، ص:178.

[56] – أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص: 23.

[57] – د/ جودة مبروك محمّد، ثلاثيّة القارئ والنّص والسّياق "مقاربة للشواذ النّحويّة تداوليا" ص:162.

[58] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص:67.

[59] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م45، ج1، ص:284.

[60] – ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج6، ص:237.

[61] – نفسه، ج6، ص:237.

[62] – ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م45، ج1، ص:284.

[63] – د/ محمّد سالم صالح، الدّلالة والتّقعيد دراسة في فكر سيبويه، ص: 372.

[64] – نفسه، ص: 372.

[65] – د/ جودة مبروك محمّد، ثلاثيّة القارئ والنّص والسّياق "مقاربة للشواذ النّحويّة تداوليا" ص:180.

[66] – د/ مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب، ص: 185،186.